مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق

سلسلة دراسات مركز البيان

٥

كانون الاول 2015

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي - لندن -
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً

حقوق النشر محفوظة © 2015

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

مقدمة المركز

كان للحكومة الائتلافية في المملكة المتحدة نهجاً حذراً بالتعامل مع الاوضاع في العراق و فيما بعد سوريا في الفترة من 2010 لغاية 2015. قد عارض الشعب البريطاني التدخلات الخارجية لحكومته الائتلافية بسبب الاثار المترتبة على الاجتياح الذي حدث في عام 2003 و تحالف توني بلير رئيس الوزراء البريطاني مع جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية. واضافة الى ذلك ، فإن الازمة الاقتصادية عام 2008 اجبرت الساسة على تكريس معظم اهتمامهم على الاقتصاد داخل المملكة المتحدة والتي اجبرتهم على تقليص الدور البريطاني في الشؤون الخارجية. تعد دول الخليج العربي و الصين من الدول المحببة لدى المملكة المتحدة بسبب الوفرة المالية فيها ورغبتها الشديدة بالاستثمار داخل المملكة على عكس الدولة العراقية التي تحتاج الى الاستثمارات البريطانية و التي لم تكن من الاولويات الحكومية الائتلافية. في حين ان البرلمان البريطاني قد عارض الهجمات العسكرية في سوريا فان هجمات المملكة في العراق كانت جزءاً من هجمات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية و بطلب من الحكومة العراقية. كان دور المملكة المتحدة في العراق محدوداً و يتمثل بهجمات جوية و ارسال مستشارين عسكريين بريطانيين لابداء الاستشارة و تدريب القوات الأمنية العراقية، وهذا الدور يعد اقل من 10 % من عمليات التحالف الدولي في العراق. و فيما يخص الواجهة السياسية فقد كانت المملكة المتحدة داعمة لموقف الولايات المتحدة الامريكية في مساندة حكومة المالكي، في حين ان المملكة لم تعزز من دورها في العراق بشكل فاعل عندما ساندت الولايات المتحدة الامريكية حكومة العبادي.

في آيار عام 2015 حينما فاز حزب المحافظين في الانتخابات العامة سعى كاميرون، الذي ملك حزبه الاغلبية في البرلمان، إلى زيادة تدخل العمليات العسكرية البريطانية في التحالف الدولي. و كان للهجمات الارهابية في اوروبا و الولايات المتحدة بشكل عام ، و باريس بشكل خاص دوراً فاعلاً في كسب كاميرون دعم البرلمان و الشعب البريطاني لشن غارات جوية في سوريا و زيادة العمليات العسكرية في العراق. في الوقت الحالي تسعى المملكة المتحدة الى انشاء قنوات تواصل بشكل حذر مع العاصمة بغداد و بالمقابل الحفاظ على علاقة وطيدة مع حكومة اقليم كردستان و التي من المرجح ان تزداد هذه العلاقة عُمقاً في السنوات القليلة القادمة. على الرغم من ان سياسة المملكة المتحدة مُشابهة لسياسة الولايات المتحدة الداعمة لوحدة العراق، فان

المملكة المتحدة تسعى ايضاً الى حصول المحافظات ذات الاغلبية السُنية على حكماً ذاتياً و لديها خطط مستقبلية ايضا للتعاون مع اقليم كردستان مستقل.

تركّز هذه الدراسة على تدخل المملكة المتحدة في العراق منذ عام 2010 الى يومنا هذا ، ودراسة الجوانب الانسانية و الاقتصادية و الثقافية بالاضافة الى الجانب العسكري والسياسي. كما تم دراسة التصورات المحتملة لتنامي ظاهرة داعش و التدخل الروسي في العراق و تداعيات اسعار النفط، بالاضافة الى قبول ايران، و تأثير هذه الجوانب على السياسة البريطانية في العراق. كما تم استخدام تقارير عامة ورسمية لبيان سياسة الحكومة البريطانية في العراق فضلاً عن عرض بيانات و ارقام حول التجارة.

في حقيقة الامر ، فان حكومة المملكة المتحدة تنظر الى دورها في العراق في الوقت الحاضر بما يحافظ على امنها ، و من المرجح ان هذا سيؤثر بشكل كبيرعلى سياستها في الامد القريب و المتوسط. ان تأثيرات حرب عام 2003 و الازمة الاقتصادية عام 2008 و تحديات الارهاب في اوروبا سيدفع سياسة حكومة المملكة المتحدة في السنوات الخمس القادمة في العراق باتباع نفس نهج سياستها في السنوات السابقة. وفي الوقت الحاضر فان المملكة المتحدة راضية ان تلعب دوراً ثانوياً بجانب الولايات المتحدة في العراق و التي ستكون جزءاً من استراتيجيتها في الحفاظ على أمنها الداخلي و حماية استثماراتها في العراق.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق في عامي 2014 و 2015. وستُحدد الأولويات الرئيسة للمملكة المتحدة في العراق، والنتائج البارزة لتعاون البلدين في عام 2014 وبداية عام 2015. لقد تم تشكيل حكومة جديدة في المملكة المتحدة في آيار 2015، بعد انتخابات عامة فاز فيها المحافظون. أدى ذلك إلى تغييرات في أولويات المملكة المتحدة ومصالحها وآرائها بشأن سياستها الخارجية، وسيتم بيان تلك التغييرات في هذه الدراسة. كما ستغطي هذه الدراسة كل من الأمن والاقتصاد والثقافة والمساعدات الإنسانية ، وستناقش مسألة مهمة أخرى بشكل منفصل، ألَا وهي كردستان.

يشير تحليل محتوى المواد الرسمية (انظر القائمة الكاملة للمصادر المستخدمة في الملحق 1) إلى استنتاجات عدة بشأن التغييرات والاتجاهات في السياسة البريطانية الحالية :

1. ستكون نقطة التركيز الرئيسة الحالية للحكومة الجديدة هي القضايا المحلية. أما في السياسة الخارجية فإنها معنية أكثر بتطوير العلاقات مع الحلفاء القدامى مثل الولايات المتحدة والغرب والهند، وتطوير علاقات إقتصادية جديدة مع الصين، وتنظيم استفتاء من اجل البقاء في الاتحاد الأوروبي او الانسحاب منه . وتشير هذه الظروف إلى أن الحكومة تفضل متابعة استمرارية تلك السياسة.
2. من الواضح أن الأمن أصبح أكثر أهمية بالنسبة للحكومة الجديدة. وستكون المساعدات الإنسانية على رأس أولويات الحكومة الجديدة، على الرغم من أن مجالات مثل الاقتصاد والثقافة تعاني تدهوراً خطيراً.
3. يبدو أن كردستان ستكون نقطة محورية في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة، في كثير من الجوانب، حتى أنها بدأت تكتسب ميزة فضلى على بغداد. وقد أشارت المملكة المتحدة أكثر من مرة إلى أن حكومة شاملة أمر لا بد منه لتحقيق التقدم في جميع مجالات التعاون الثنائي.
4. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القيود التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار من أجل استخدام هذا التقرير على نحو فعال. وقد استند نهج هذا البحث على البيانات مفتوحة المصدر فقط مثل المطبوعات الحكومية على الانترنت، والخطب العامة والمقابلات. لذلك، فإنه يعبر حصرياً عن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية، ولا يأخذ بنظر الاعتبار أي مناقشات واعتبارات سرية محتملة.
5. وتمضي الدراسة على النحو التالي : الجزء الأول الأولويات والإجراءات الرئيسة للمملكة المتحدة

في مجال الأمن قبل الانتخابات وبعدها، فيما يخصص الجزء الثاني للتعاون الاقتصادي والتجاري قبل الانتخابات وبعدها أيضاً. أما الجزء الثالث فيعرض ملاحظات بشأن المساعدات الإنسانية، ويركز الجزء الرابع على الثقافة والتعليم. أما الجزء الخامس فيقدم ملاحظات بشأن السياسة البريطانية الخارجية فيما يتعلق بكردستان. ويتنبأ الجزء الأخير برد فعل المملكة المتحدة من خلال خمسة سيناريوهات قد تتطور في المستقبل القريب، وهي نمو تنظيم داعش، والتدخل الروسي في العراق، وإستمرار الزخم في سوق النفط، والدور الدولي المتزايد لإيران، ونية كردستان الانفصال عن العراق لتصبح دولة مستقلة.

الأمن

لطالما عُد الأمن واحداً من الأولويات الرئيسة لسياسة للمملكة المتحدة الخارجية في العراق. أما في عامي 2014 و 2015 ، وبسبب النشاط المتزايد لتنظيم داعش، فقد أصبح الأمن موضوعاً رئيساً في جميع المناقشات البرلمانية والخطب والوثائق الرسمية.

2014 – 2015، قبل الانتخابات العامة في أيار 2015

اعترفت حكومة المملكة المتحدة، في عام 2014، أن النجاحات العسكرية لتنظيم داعش تتطلب من الغرب، بما في ذلك المملكة المتحدة، «اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا»[1] في العراق. علاوة على ذلك، غالباً ما يقال أن الإجراءات المتخذة من قبل الغرب، والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، غير كافية وغير فعالة. ففي الخامس من شباط 2015، نشرت لجنة الدفاع في المملكة المتحدة تقريراً خلص إلى أن المملكة المتحدة لا تبذل جهوداً كافية في العراق لمحاربة تنظيم داعش، وانتقد التقرير أيضاً القادة العسكريين في المملكة المتحدة بشكل كبير بسبب «العجز أو عدم الرغبة» في توضيح خطة المملكة المتحدة الإستراتيجية وأهدافها في العراق.[2] كما توصل خبراء اللجنة أيضاً إلى أنه على الرغم من مشاركة المملكة المتحدة في الغارات الجوية، إلا أن مساهمتها كانت ضئيلة، ولم تتجاوز 6 ٪ فقط من إجمالي عدد

1.المساعدةالعسكرية والإنسانية للعراق.مجلس العموم، 8 أيلول 2014، http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06960، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015.

2.يجب على المملكة المتحدة بذل المزيد من الجهد في العراق، تقول اللجنة. مجلس العموم،5 شباط 2015، تم الوصول إليها24 أيلول 2015، http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/defence-committee/news/report-situation-in-iraq-and-syria-and-the-response-to-daesh/.

الغارات الجوية.[3] علاوة على ذلك، لم يكن هناك ''سوى ثلاثة عسكريين بريطانيين خارج المناطق الكردية في العراق (مقارنة بـ 400 من الاستراليين، و 280 من الايطاليين و300 من الأسبان)[4] هذا فضلاً عن عدم وجود بريطانيين من ذوي الخبرة والمعرفة العميقة والفهم للموقف على أرض الواقع.[5]

وقد لاحظ رئيس اللجنة، النائب روري ستيوارت أن ''المملكة المتحدة لديها الخبرة والموارد للعب دور أكبر بكثير في تحليل تهديد تنظيم داعش'' [6] ، وكذلك دعم الحكومة العراقية في حربها. وينبغي أن تكون أولوية المملكة المتحدة هنا هي الاستثمار في الكادر العسكري الذي من شأنه أن يسمح بفهم أفضل للمشكلة على الأرض، ووضع خطة استراتيجية فعالة لهزيمة تنظيم داعش.[7] هناك أيضاً ثمة أولوية أخرى هي زيادة التعاون مع القوى الإقليمية، ولا سيما تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، والحاجة إلى زيادة الدعم العسكري للعراق.

وعلى الرغم من تلك الانتقادات، وفق إحصائيات حديثة نشرت في ايلول 2015، أصبحت بريطانيا المساهم الرئيس الثاني في الغارات الجوية.[8] ويؤكد التقرير أن المملكة المتحدة قد قامت، حتى الحادي عشر من أيلول 2015 بـ ''أكثر من 1100 طلعة جوية حتى الآن''، بما في ذلك 251 غارة جوية ضد أهداف تنظيم داعش. كما أن ما يقرب من 30 ٪ من الجهد الاستخباري للتحالف الدولي كان من جانب المملكة المتحدة. [9]

وفضلاً عن أخطاء السياسة الخارجية للمملكة المتحدة في العراق، هناك مشاكل خطيرة أخرى متجذرة حالياً في النظام السياسي والمجتمع العراقي، وهي:

- ضعف الجيش العراقي.
- الاستقطاب العميق بين الحكومات الشيعية والحكومات السنية.
- العداء بين اللاعبين الإقليميين.[10]

3.المرجع نفسه
4.المرجع نفسه
5.المرجع نفسه
6.المرجع نفسه
7.المرجع نفسه
8.تنظيم داعش:الرد العسكري في العراق وسوريا.مجلس العموم، 11 أيلول 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2014. file:///Users/admin/Downloads/SN06995%20(1).pdf. صفحة 21
9.المرجع نفسه
10.يجب على المملكة المتحدة بذل المزيد من الجهد في العراق، تقول اللجنة.

ويخلص التقرير إلى أن كل من قوات البيشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية بحاجة ماسة إلى إصلاح هيكلي.[11]

وبما أننا أتينا على ذكر مسألة الحفاظ على بعثة المملكة المتحدة الحالية في العراق، فقد أثيرت مسألة أخرى ذات صلة وثيقة بها. فقد بدأ بعض رؤساء الأركان السابقين مثل اللورد دانات، والبرلمانيين السابقين مثل السيد جون بارون والدكتور ليام فوكس، بالتعبير عن أفكار تتناول ضرورة إرسال قوات بريطانية برية إلى العراق.[12] ومع ذلك، فإن تقريراً لمجلس العموم من حزيران 2014، قد استبعد، في معرض تناوله الخيارات العسكرية المحتملة في العراق، نشر قوات قتالية هناك.[13] وكان البرلمان قد صوَّت، في أيلول 2014 لصالح "أن حكومة صاحبة الجلالة لن تنشر قوات بريطانية في عمليات قتالية على الأرض."[14] وقد أكد ديفيد كاميرون، في وقت لاحق، هذا القرار علناً.[15]

أما المسألة الأخرى المثيرة لقلق الحكومة البريطانية فهي اضطهاد المسيحيين في العراق من قبل تنظيم داعش. وأشار فيليب هاموند إلى أن العراق يجب أن يعمل على خلق حكومة شاملة قادرة على توفير حماية أفضل للأقليات.[16]

2015، قبل الانتخابات العامة في أيار 2015

يمكن القول إجمالاً أن تشكيل حكومة المحافظين لم يغير كثيراً في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة، بل أنه كثَّف الاتجاهات الحالية. لذلك قال ديفيد كاميرون، في خطابه في شهر تموز، إنه «يريد من بريطانيا بذل المزيد من الجهد»[17] في العراق من أجل محاربة تنظيم داعش وقد تجسدت هذه الرغبة

11.المرجع نفسه

12.تنظيم داعش:الرد العسكريفيالعراقوسوريا.مجلس العموم، 11 أيلول 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2014. file:///Users/admin/Downloads/SN06995%20(1).pdf. صفحة 40-39.

13.الخيارات العسكرية في العراق. مجلس العموم، 16 حزيران 2014، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015، http:// researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06917.

14.المرجع نفسه

15.المرجع نفسه. ص 37.

16.التطورات في سياسة بريطانيا الخارجية.9 أيلول 2014، مجلس العموم، تم الوصول إليها في25 أيلول 2015، http://www.parliament.uk/documents/commons-committees/foreign-affairs/DEVOE0001.pdf .

17.ديفيد كاميرون: «أريد من بريطانيا بذل المزيد من الجهد في قتال تنظيم داعش في سوريا والعراق، رئيس الوزراء يتحدث لمحطةأن بي سي لبرنامج لقاء مع الصحافة، ديلي ميل، 19 تموز 2015، تم الوصول إليه في 24 أيلول 2015 http:// www.cityam.com/220427/david-cameron-i-want-britain-do-more-fighting-isis-syria-and-iraq-pm-tells-nbcs-meet-press .

عملياً في الإعلان عن قرار الحكومة بأرسال 125 من المستشارين العسكريين لتدريب قوات الأمن العراقية [18] ليصبح العدد الإجمالي للموظفين البريطانيين 275.[19] كما أعلن وزير خارجية المملكة المتحدة أيضاً أن بريطانيا سوف تقدم للعراق مليوني جنيه استرليني لمكافحة تنظيم داعش.[20] وأكد السيد هاموند، خلال إحدى جلسات الاستماع البرلمانية، أنه من المستحيل تأسيس جبهة فعالة لمكافحة تنظيم داعش من دون ''حكومة عراقية شاملة''[21] من شأنها أن تحل الخلافات القائمة بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة.

لم يتغير موقف المملكة المتحدة بشأن احتمال نشر قوات قتالية. وأكد أغلبية أعضاء مجلس النواب[22] وكذلك سفير المملكة المتحدة لدى العراق، فرانك بيكر[23]، أن المملكة المتحدة ستمتنع عن أي عملية برية، بعد أن شدد على أن الدور الرئيس في مكافحة تنظيم داعش يجب أن يكون مهمة قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية. وستقدم بريطانيا دعماً جوياً.[24] فضلًا عن ذلك، هناك حقيقة أن السيد جورج اوزبورن الذي أعلن بعد الانتخابات، عن رأيه السلبي بشأن نشر قوات بريطانية في العراق،[25] قد تم تعيينه السكرتير الأول للدولة، أي الرجل الثاني في الحكومة بعد رئيس الوزراء. وهذا يشير إلى أن فكرة عدم التدخل سيتم متابعتها من قبل مجلس الوزراء الجديد.

18.بريطانيا ستوسع مهمة تدريب العراق لمواجهة تنظيم داعش – كاميرون، رويترز، 7 حزيران 2015، تم الوصول إليها في 24 أيلول 2015، http://uk.reuters.com/article/2015/06/07/uk-mideast-crisis-britain-idUKKBN0ON0RQ20150607 .

19.المرجع نفسه

20.تقوم بريطانيا بزيادة المساعدات المالية للعراق بعد أن طلب رئيس الوزراء العراقي المزيد من المساعدة في محاربة تنظيم داعش.ميل أون لاين، 3 حزيران 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015، http://www.dailymail.co.uk/news/article-3109010/Britain-ramp-financial-aid-Iraq-country-s-beleaguered-PM-pleaded-help-fight-Isis.html

21.الأجوبة الشفهيةعلى الاسئلة. وزارة الخارجية والكومنولث، مجلس العموم، 9 حزيران 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015، http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201516/cmhansrd/cm150609/debtext/150609-0001.htm .

22. الوضع في العراق وسوريا والاستجابة ضد تنظيم داعش العراق الشام ، مجلس العموم، 5 شباط 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015، http: //www.publications. parliament.uk/pa/cm201415/cmselect/cmdfence/690/69008.htm.

23. مكافحة تنظيم يجب أن تكون بقيادةالعراقيين–سفيرالمملكة المتحدة، 15 ،RT شباط 2015، تم الوصول إليها في24 أيلول 2015، http://www.rt.com/uk/233487-iraq-ambassador-military-aid/ .

24. المرجع نفسه

25. رسالة أوزبورن عن ‹العمل› العراق، ميل أون لاين، 7 سبتمبر 2015، الوصول24 سبتمبر 2015، http://www.dailymail.co.uk/wires/pa/article-2746703/Osborne-message-Iraq-action.html.

ولم يكن هناك الكثير من النقاش بشأن أوضاع المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى في العراق مؤخراً ، لكن البرلمان، مع ذلك، صوَّت في 27 آيار 2015 لصالح اقتراح يدعو الحكومة لحماية الأقليات الدينية في العراق.[26]

المساعدات الإنسانية

2014 – 2015، قبل الانتخابات العامة في آيار 2015

في ايلول 2015 تم نشر تقرير يلخص الإنجازات الرئيسة للمملكة المتحدة في المجال الإنساني، إذ يبين أنه في عام 2014 تبرعت المملكة المتحدة بـ 59 مليون جنيه استرليني من المساعدات الإنسانية إلى العراق. وقد تم إنفاق جزء من هذه الأموال في عام 2014 لتزويد الضحايا بالمساعدات الأساسية، كما تم إنفاق 23 مليون جنيه استرليني من هذا المبلغ على «دعم إنقاذ الحياة في حالات الطوارئ» بمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مختلفة [27] وأنفق 16.5 مليون جنيه استرليني لمساعدة الناس في فصل شتاء 2014 من خلال تزويدهم بأساسيات الشتاء من المواد والمساعدات النقدية.[28]

فضلاً عن ذلك تم تحقيق الكثير من الجهود الإنسانية للمملكة المتحدة، وهي:

تم تطعيم أكثر من مائة الف طفل ضد الحصبة.

استفاد أكثر من مليون شخص بشكل مباشر من توزيع الأدوية واللوازم الصحية لحالات الطوارئ.

تم مسح أكثر من مليون متر مربع من أراضي الألغام من أجل إقامة ستة مخيمات

استفاد أكثر من مائة وعشرين ألف شخص من توزيع مستلزمات الشتاء.[29]

26. الاجراء المبكر 35. المسيحيون في العراق، 27 أيار 2015، مجلس العموم، تم الوصول إليه في25 أيلول 2015، http://www.parliament.uk/edm/2015-16/35.

27. الأزمة العراقية:استجابة المملكة المتحدة الإنسانية:حقائق وأرقام، 8 أيلول 2015، حكومة المملكة المتحدة، تم الوصول إليها في25 أيلول 2015، https://www.gov.uk/government/publications/iraq-crisis-uk-humanitarian-response-factsheet.

28. المرجع نفسه

29. المرجع نفسه

2015، بعد الانتخابات العامة

تواصل الحكومة الجديدة تزويد العراق بالمساعدات الإنسانية، حيث سيتم منح 20 مليون جنيه استرليني لصندوق المساعدات الإنسانية للعراق تحت إدارة الأمم المتحدة. وسيتم توجيه جزء من هذا المبلغ لتوفير المساعدة الكافية للناس. كما سيتم إعطاء جزء آخر إلى العراق وكردستان من أجل تسهيل آليات أفضل للتنسيق والإستجابة المشتركة للمشاكل الحالية.[30]

وسيتم أيضاً تخصيص مبلغ إضافي قدرهُ 10 ملايين جنيه استرليني إلى صندوق الأمن والنزاع والاستقرارالذي أطلق في نيسان 2015.[31] يركز هذا الصندوق أساساً على «استقرار النشاط". ومن المتوقع أن يتم، تحت مظلة هذا الصندوق، الإعلان سنوياً عن ما لا يقل عن ثلاث دعوات لتقديم عطاءات.[32] وفي الرابع من ايلول 2015، أعلن فيليب هاموند أيضاً، في تغريدة على موقع تويتر، أن بريطانيا سوف تخصص مبلغاً إضافياً للمساعدات بقيمة 100 مليون جنيه استرليني للاجئين العراقيين.[33]

الإقتصاد

2014 – 2015، قبل الانتخابات العامة في آيار 2015

في هذه المرحلة كان التعاون الاقتصادي أكثر نشاطاً، وفقاً لبيانات من مجلس الأعمال العراقي البريطاني، تم انجاز ما يقرب من 100 عطاء في مختلف مجالات الاقتصاد العراقي مثل الطاقة والاتصالات والكهرباء والإسكان.[34] ولم يتم الأعلان في عام 2015 عن أي مناقصات أعمال حتى الآن، مع وجود أحداث مختلفة تدل على اهتمام المملكة المتحدة بالعمل في العراق عقدت على مدار السنة مثل المؤتمرات والمشاورات والموائد المستديرة... الخ[35].

30. المرجع نفسه
31. المرجع نفسه
32. المملكة المتحدة – العراق: صندوق الأمن والنزاع والاستقرار، 2 آب 2015، حكومة المملكة المتحدة، تم الوصول إليها في25 أيلول 2015، https://www.gov.uk/government/publications/uk-iraq-conflict-stability-and-security-fund .
33. المملكة المتحدة في العراق، 4ايلول 2015، تويتر، https://twitter.com/ukiniraq .
34. IBBC34: : الأخبار، والمناقصات. IBBC، آخر تعديل25 أيلول 2015، http://www.webuildiraq.org/news-room/tenders/.
35. IBBCالأحداث والمؤتمرات. IBBC، آخر تعديل25 أيلول 2015، http://www.webuildiraq.org/events/2015-2/

وأشار التقرير الحكومي لعام 2014 إلى أن العراق بحاجة إلى بناء «بيئة عمل صحية».[36] كما شدد على استعداد معظم الشركات في المملكة المتحدة للبقاء في العراق، ومتابعة إدارة العقود الجديدة. وأشار التقرير أيضاً إلى أن هناك الكثير من جوانب الاقتصاد العراقي تحتاج إلى الاستثمار- التصميم والاستشارات وتمويل المشاريع وإدارتها كمشاريع البنى التحتية الرئيسة والإسكان والتعليم والرعاية الصحية وتطوير القطاع المالي وخدمات رجال الأعمال. هذه هي أيضاً المجالات التي ستعمل فيها شركات المملكة المتحدة وستكون قادرة على تطويرها بنجاح.[37] ولا يزال قطاع الطاقة هو صاحب الأولوية بطبيعة الحال.[38]

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من كل هذه التصريحات والخطوات الإيجابية، هناك إشارات سلبية في العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد تم الكشف عن انخفاض كبير في العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والعراق في عام 2014. وفقاً لبيانات وإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، فإن صادرات العراق وارداته قد انخفضت من مرتين إلى ثلاث مرات في كل المجالات التجارية الرئيسة تقريباً بالمقارنة مع عام 2013 (انظر الملحق 2) ولم يتم نشر بيانات عام 2015 حتى الآن.

2015، بعد الانتخابات العامة

عبّر وزير الطاقة الجديد في المملكة المتحدة، أندريا ليدزوم، في مؤتمر للنفط العراقي في 9 حزيران 2015، عن تطلعات المملكة المتحدة الرئيسة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين. وأوضح ليدزوم أن المملكة المتحدة، تريد أن تصبح «الشريك المفضل»[39] لدى العراق. وأكد الوزير على النجاحات الكبيرة التي قدمتها الشركات البريطانية فضلا عن الخطط الطموحة مستقبلاً لمزيد من التوسع إذ تقوم'' شركة BP للنفط حالياً بإدارة أحد أكبر حقول النفط في العالم في جنوب العراق، ولها أهداف لزيادة هذا، وتهدف إلى إنتاج مضاعف ثلاث مرات. كما وقّعت شركة Shell مؤخراً اتفاقاً لبناء مصنع للبتروكيماويات بقيمة 11 مليار دولار في البصرة والذي سيكون واحداً من أكبر المصانع في العالم، وسيخلق حوالي 40.000 إلى 50.000 فرصة عمل، وسيسهم إلى حد كبير في إنعاش الاقتصاد العراقي،

36. العراق: الفرص التجارية في بيئة الأعمال المتغيرة، تموز 2014، حكومة المملكة المتحدة، تم الوصول إليها في 25 أيلول 2015، https://www.gov.uk/government/publications/iraq-commercial-opportunities-in-a-changing-business-environment-july-2014/iraq-commercial-opportunities-in-a-changing-business- environment-july-2014 .

37. المرجع نفسه

38. المرجع نفسه

39. المؤتمر العراقي للبترول، 9 حزيران 2015، حكومة المملكة المتحدة، تم الوصول إليها 25 أيلول 2015، https:// www.gov.uk/government/speeches/iraqi-petroleum-conference-2015 .

فضلاً عن دعم التنمية المستدامة و النمو الشامل.[40]

وفي الوقت الذي تلتزم فيه المملكة المتحدة بمواصلة تطوير العلاقات التجارية، إلّا إنّ هناك العديد من القضايا التي ينبغي معالجتها أولاً:

1. الحفاظ على سيادة القانون والمؤسسات السياسية والاقتصادية القوية.
2. الحكم الرشيد الذي يتضمن شراكة قوية بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان.
3. ضرورة التنويع الاقتصادي وتوسيع القطاع الخاص.
4. توفير الأمن (من تنظيم داعش)[41].

ويبدو أن هذه القضايا في الواقع حرجة بشكل خاص بالنسبة للحكومة الجديدة. ففي 16 تموز 2015، صدر تقرير يتوقع مخاطر العمل في العراق، وقد أكد التقرير من جديد على أهمية التعامل مع هذه المشاكل، [42] مثلما أشار إلى القلق إزاء الوضع السلبي لحقوق الإنسان والعمل في العراق.[43]

لا يوجد أي سجل على موقع IBBC فيما يتعلق بأي من الأحداث الهامة منذ تموز 2015 [44] أو المناقصات منذ 2014.[45] كما لم يظهر أي ذكر للاقتصاد في موارد البرلمان. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لشركات النفط البريطانية العاملة في العراق، إذ يرجع تاريخ آخر الخبر الى 22 نيسان 2015 وهو موعد الإعلان عن تمديد عقد شركة BP في كركوك، وهو ما سبَّب توتراً بين بغداد وكردستان.[46]

40. المرجع نفسه
41. المرجع نفسه
42. مخاطر العمل في الخارج–العراق، 16تموز 2015، حكومة المملكة المتحدة، تم الوصول إليها25 أيلول 2015، https://www.gov.uk/government/publications/overseas-business-risk-iraq/overseas-business-risk-iraq.
43. المرجع نفسه
44. IBBC أحداث ومؤتمرات.
45. IBBCأخبار وعطاءات
46. تمديد عقد BP في كركوك، 22 نيسان 2015، العراق، أخبار الأعمال، تم الوصول إليها 25 ايلول 2015، http:// ./www.iraq-businessnews.com/2015/04/22/bps-kirkuk-contact-extended

كردستان

تعد قضية كردستان قضية مهمة أخرى ضمن سياسة المملكة المتحدة. ويبدو أن الرأي العام في المملكة المتحدة يرى في حكومة إقليم كردستان شريكاً مهماً بحد ذاته، وعاملاً رئيساً في نجاح التعاون مع الحكومة المركزية.

2014 – 2015، قبل الانتخابات العامة

وفقاً لتقرير لجنة الشؤون الخارجية في المملكة المتحدة لعام 2014، «لم تأخذ المملكة المتحدة الأكراد على محمل الجد لفترة طويلة» [47] وقد أصبح من الواضح الآن أن كردستان بدأت تصبح قوة فعلية داخل العراق مع زيادة الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وازدهار الوضع الاقتصادي، وتطور الديمقراطية.[48] هناك قلق من قلة النشاط الاقتصادي للمملكة المتحدة في كردستان، إذ أفادت التقارير أن بريطانيا تأتي خلف روسيا ودول أوروبية أخرى، في جانب النشاط الاقتصادي في كردستان.[49] ومع ذلك، تم الكشف عن ميل إلى زيادة التعاون الاقتصادي في عام 2014 .[50]

تم الإعلان عن كردستان شريكاً أساسياً في الحفاظ على الأمن في منطقة الشرق الأوسط. وأشار وزير الخارجية فيليب هاموند في جلسة استماع في 9 ايلول 2014 إلى أن ''الأكراد هم مفتاح مهم في القتال ضد تنظيم داعش''[51] وأكد السيد هاموند مرة أخرى أنه من المهم إيجاد ''حكومة شاملة'' من شأنها أن تأخذ في نظر الاعتبار المصالح الكردية.[52] كما أعلنت المملكة المتحدة في آب 2014 أنها ستزود قوات البيشمركة بمساعدات عسكرية إضافية،[53] وهو ما تم في وقت لاحق.

وفي كانون الثاني 2015، أصبحت مسألة الوضع السياسي لحكومة إقليم كردستان نقطة نقاش

47. سياسة حكومة المملكة المتحدة في إقليم كردستان العراق، 6 آيار 2014، لجنة الشؤون الخارجية، تم الوصول إليها في 28 أيلول 2015، http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/foreign-affairs-committee/news/kurdistan-region-of-iraq-1st-session/.

48. المرجع نفسه

49. المرجع نفسه

50. المرجع نفسه

51. تطور السياسة الخارجية البريطانية

52. المرجع نفسه

53. المملكة المتحدة تنقل الأسلحة إلى قوات البيشمركة في كردستان العراق، 18 آب 2014، مجلس العموم، تم الوصول إليهافي28 أيلول 2015، http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06963.

مهمة. ولوحظ أنه ''من الأفضل بكثير للعراق أن يسعى إلى استعادة وحدته وقوته من أجل هزيمة العدو المشترك وهو تنظيم داعش''[54] لكن ''رغبة الأكراد أن يكونوا أكثر استقلالًا أيضاً مفهومة.''[55] وقد تمت الدعوة لنموذج فيدرالي فضفاض نسبياً بإعتباره ''الفرصة الاخيرة لبقاء العراق دولة موحدة وذات سيادة''. كما تم التأكيد على أن إمكانية أن تصبح كردستان دولة مستقلة هي الأن أكبر من أي وقت مضى.[56] واعترفت لجنة الشؤون الخارجية في المملكة المتحدة أن حملة صدام حسين ضد الشعب الكردي في عمليات الأنفال كانت إبادة جماعية، على الرغم من أن حكومة المملكة المتحدة لم تعترف بها رسمياً.[57]

2015، بعد الانتخابات العامة

كررت الحكومة الجديدة موقفها من كردستان بوصفها شريكا أساسياً في هزيمة تنظيم داعش، فضلا عن ضرورة إنشاء حكومة شاملة للأكراد.[58] ويبدو أيضاً أن المملكة المتحدة تتبع حالياً سياسة تعزيز التعاون الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان. وقد التقى وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان مع مسؤولين بريطانيين في 9 ايلول 2015 لمناقشة وجهات النظر بشأن التعاون الثنائي في هذا القطاع.[59] وفي تشرين الأول 2015 كان لدى البعثة التجارية للمملكة المتحدة نوايا لتأسيس بعثة تطوير الأعمال البريطانية في كردستان.[60] ويسود هناك إنطباع عام أن المملكة المتحدة أكثر نشاطاً اقتصادياً في كردستان من بقية مناطق العراق، وإنها تستمر في متابعة المصالح الاقتصادية في كردستان.

54. مستقبل اقليم كردستان الدستوري: سياسة المملكة المتحدة، 21 كانون الثاني 2015، مجلس العموم، تم الوصول إليها28 أيلول 2015، http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201415/cmselect/cmfaff/564/56411.htm.

55. المرجع نفسه

56. بناء علاقة كردستان أو خطر فقدان شريك حيوي في الشرق الأوسط.21 كانون الثاني 2015، مجلس العموم، تم الوصول إليه في28 أيلول 2015،http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/foreign-affairs-committee/news/report-kurdistan-region/.

57. المرجع نفسه

58. تنظيم داعش: السنة الاولى

59. وزير الزراعة والموارد المائية يجتمع مع المسؤولين والمؤسسات البريطانية، 10 أيلول 2015، ممثلية حكومة إقليم كردستان في المملكة المتحدة، تم الوصول إليها في 29 أيلول 2015، http://uk.gov.krd/articles/detail.aspx?lngnr=12&smap=010000&anr=37317.

60. البعثة التجارية إلى كردستان العراق، 10 أيلول 2015، جمعية الشرق الأوسط، تم الوصول إليها في29 أيلول 2015، http://uk.gov.krd/articles/detail.aspx?lngnr=12&smap=010000&anr=37317.

الثقافة والتراث

لا يبدو أن هذه المجالات تحظى بإهتمام في الوقت الراهن، ولم تركز الحكومتان البريطانيتان الأخيرتان خلال السنة ونصف الماضية على أي استثناءات بهذا الخصوص.

2014 – 2015، قبل الانتخابات العامة

أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها العميق من تدمير المعالم التاريخية في العراق.[61] ورأت أن الحلول لهذه المشكلة هي:

1. زيادة الجهود الدبلوماسية من خلال قرارات الأمم المتحدة والجهود الثنائية مع دول الخليج.
2. إنشاء لجنة لجمع المعلومات عن مثل هذه الحالات.
3. تقديم القضية إلى جدول برنامج المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب[62]

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة قد تم التعامل معها بشكل إيجابي، إلا إنها لم تشهد حتى الآن مزيداً من التطوير.

2015، بعد الانتخابات العامة

لا تزال الحكومة الجديدة تشعر بالقلق بشأن التراث الثقافي العراقي،[63] ولكنه لا يوجد في الوقت الراهن أي تقدم يذكر أو حماس على هذا الطريق.

السيناريوهات المحتملة للتطورات المستقبلية في السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق:

يلاحظ من بيان حزب المحافظين أن الحكومة الجديدة الآن أكثر قلقاً بشأن القضايا الداخلية، وخصوصاً الاقتصاد والهجرة.[64] أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فيبدو أن الحكومة تفضل متابعة الاستمرار

61. ناقش نواب تدمير المواقع التاريخية في سوريا والعراق، 12 شباط 2015، مجلس العموم عام 2015، تم الوصول اليها في 29 أيلول 2015،
http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/backbench-/business-committee/news/mps-debate-destruction-of-historic-sites-in-syria-and-iraq/

62. المرجع نفسه

63. مجلس العموم. جلسة استماع مع فيليب هاموند.

64. بيان المحافظين لعام 2015،الصفحات 47-7، https://www.conservatives.com/manifesto ، تم الوصول إليها في20 تشرين الأول 2015.

في معظم النقاط المدرجة كأولويات للسياسة الخارجية البريطانية في البيان، التي لا تختلف كثيراً عّما تم صياغته من قبل الحكومة السابقة مثل ''دعم سيادة أوكرانيا»، و»العمل من أجل السلام والاستقرار والتسوية الشاملة في سوريا والعراق''[65] ، وما إلى ذلك. كما تم التأكيد بشكل منفصل، على أن المملكة المتحدة تهدف إلى تطوير علاقات أوثق مع الصين، وعلاقة المملكة المتحدة الخاصة مع الولايات المتحدة والهند.

فضلاً عن ذلك، فإن الحكومة الجديدة معنية الآن بإجراء استفتاء، مستقبلاً، على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي. ويتطلب ذلك ليس فقط موارد مالية كبيرة، ولكن أيضاً جواً يسودهُ الهدوء والإيجابية داخل البلاد. بالتالي، فإنه من غير المرجح لصنّاع القرار السياسي في المملكة المتحدة أن يتعاملوا مع أي تغييرات جذرية في السياسة الخارجية في العامين المقبلين.

أما النقطة الأخيرة المهمة فقد أصبح ديفيد كاميرون بعد الانتخابات العامة، الفاعل الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة. وتشير تصريحاته العلنية الى أنه المحرك الرئيس لإستمرار السير على خطى السياسة المذكورة أعلاه. لذلك فإن سياسة المملكة المتحدة تجاه العراق ربما تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن.

السيناريوهات:

تنظيم داعش يكبر

أصبح نشاط تنظيم داعش واحداً من الأولويات الرئيسة لعلاقات المملكة المتحدة مع العراق في العامين الماضيين. ومثلما لوحظ في وقت سابق، فإن مزيداً من التعاون مع العراق في نواحٍ كثيرة مشروط بمجابهة ناجحة لتنظيم داعش. وعلى الرغم مما قامت به المملكة المتحدة والتحالف الغربي من أجل القضاء على خطر التنظيم جواً وأرضاً، من خلال مساعدة الحكومة العراقية وقوات البيشمركة الكردية بالتدريب والأسلحة، ولا يزال تنظيم داعش يقاوم وهناك فرصة جيدة له ليس فقط من أجل البقاء ولكنه من الممكن أن يصبح أقوى.

لتفادي حدوث ذلك، على المملكة المتحدة مواصلة دعم الحكومة العراقية والأكراد من خلال تزويدهم بالمساعدات الإنسانية والعسكرية والتدريب.كما أن موقع المملكة المتحدة كمساهم ثانٍ في التحالف المناهض لتنظيم داعش قد يجعل الحكومة تزيد من حجم المساعدات والغارات الجوية. مع ذلك،

65. المرجع نفسه، ص75

من غير المحتمل أن تقوم المملكة المتحدة بأكثر من هذه الأنشطة وتساهم في ''قوات على الارض.'' وعلى الرغم من أن الأصوات التي تنادي بهذا القرار أصبحت أعلى من قبل، إلا أن الغالبية العظمى من النواب برئاسة السيد كاميرون يرفضون هذا الاحتمال.[66]

التدخل الروسي في العراق

استهدف النشاط الروسي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط والغارات الجوية بشكل رئيس في سورية القضاء على تنظيم داعش (بحسب ما يدعي المسؤولون الروس)، وكذلك تعزيز التعاون مع العراق في القضايا الأمنية والاستخباراتية (قام العراق وسوريا وروسيا مؤخراً بتشكيل خلية جمع المعلومات الاستخبارية، كما أن الائتلاف الحاكم في العراق حثّ رئيس الوزراء على طلب مساعدات عسكرية من روسية).[67] تشكل هذه الأمور قلقاً بالغاً للحكومة البريطانية. وعلى الرغم من الشائعات التي تنتشر عن طريق الصحف البريطانية بشأن إذن ممنوح للطيارين البريطانيين بمهاجمة الطائرات الروسية،[68] فإنه من غير المرجح حدوث مواجهة عسكرية حقيقية. وقد تدفع بريطانيا ببعض الجهود لتعزيز حوارها مع الحكومة العراقية من أجل إقناعها بعدم التورط في المساعدات الروسية، وهو الجهد نفسه الذي يقوم به الأمريكيون حالياً.[69] وبما أن المملكة المتحدة هي واحدة من الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية والعسكرية الرئيسة في العراق، فقد يكون بإمكانها استخدام هذا كحجة في المناقشات.

تقلبات أسعار النفط

قد يؤدي المزيد من الانخفاض في أسعار النفط الى ضربة خطيرة للعلاقات التجارية العراقية البريطانية. وعلى الرغم من كل التصريحات بشأن نوايا تنويع مجالات التعاون الاقتصادي للدول، [70] إلا

66. «مكافحة تنظيم داعش يجب أن تكون بقيادة العراقيين»– سفير المملكة المتحدة. الموقف في العراق وسوريا والرد على تنظيم داعش

67. الائتلاف الحاكم في العراق، الميليشيات تحث رئيس الوزراء على قبول الضربات الروسية، رويترز، 21 تشرين الأول 2015، http://www.reuters.com/article/2015/10/21/us-iraq-russia-idUSKCN0SF0HU20151021 ، تم الوصول إليها في21 تشرين الأول 2015.

68. بريطانيا تنفي تقارير حول أوامر لسلاح الجو في العراق، رويترز 11 تشرين الأول 2015، http://uk.reuters.com/article/2015/10/11/uk-mideast-crisis-russia-britain-idUKKCN0S50S820151011 ، تم الوصول إليها في21 تشرين الأول 2015.

69. الائتلاف الحاكم في العراق، الميليشيات تحث رئيس الوزراء على قبول الضربات الروسية

70. مؤتمر النفط العراقي

أن النفط لا زال المجال النشط والرئيس.

وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى ديون معلقة كبيرة لشركات النفط الأجنبية على الحكومة العراقية، الأمر الذي أدى إلى تقليص فعلي لدخل الشركات ومنعها من القيام بالمزيد من الاستثمارات (التنقيب عن النفط في حقول جديدة)،[71] وإذا ما استمر هذا، فمن المرجح أن يكون هناك المزيد من الانخفاض في الصادرات والاستثمارات.

أما الاتجاه الآخر فهو محاولة الحكومة الكردية التعامل مع هذه الأزمة عن طريق فصل دخلها النفطي عن بغداد.[72] إذا ما تمكن الأكراد من القيام بذلك، فقد يكون هناك احتمالية للشركات البريطانية أن تحول اهتمامها من بغداد إلى كردستان، مما سيجعلها الشريك الرئيس والوحيد.

الإعتراف الدولي بإيران

أثارت مسألة الاتفاق على رفع العقوبات عن إيران هذا الصيف مزيداً من الاعتراف الدولي بهذه الدولة. تتمتع إيران والعراق بعلاقات قوية جداً في العديد من المجالات، ومنها الدينية إذ إنّ العراق هو صاحب ثاني أكبر عدد من السكان الشيعة في العالم،[73] فضلًا عن المجالات الاقتصادية، إذ أصبح العراق شريكاً رئيساً لإيران بعد فرض العقوبات الاقتصادية، والسياسية [74] حيث تمتلك إيران جيشا قوياً مدرباً ومجهزاً بشكل جيد ويمكنه أن يكون عاملاً مهما في القتال والحفاظ على أمن العراق. ويدعي علماء بريطانيون أن إيران يمكنها أن تستغل هذه الفرصة ''لتصبح شريكاً طبيعياً في المجتمع الدولي'' [75] في هزيمة تنظيم داعش.غير أن إيران لا تزال تفضل استراتيجية «القيادة من الخلف»،[76] وابقاء قواتها على الأرض إلى أدنى حد ممكن والاستعاضة عن ذلك بإرسال مستشارين عسكريين وتدريب الجنود العراقيين. وتسمح هذه الاستراتيجية لإيران بالتركيز على بناء الوحدة الوطنية في العراق. هذا فضلاً عن أنه بمساعدة من إيران، تمكنت القوات العراقية والكردية من طرد التنظيم من مناطق عدة في شمال

71. Нефтяное будущее Ирака под угрозой, Нефть России, 22 October 2015, http:// www.oilru.com/news/484417/ , accessed 22 October 2015.

72. المرجع نفسه

73. سياسةإيران تجاه تنظيم داعش، تشاتام هاوس، 2015. https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_publication_docs/INTA91_1_01_Esfandiary_Tabatabai.pdf, تم الوصول إليها في 22 تشرين الأول 2015

74. المرجع نفسه

75. المرجع نفسه

76. المرجع نفسه

العراق.[77] كانت هناك محادثات بشأن مشاركة محتملة لإيران في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش، الذي تعد المملكة المتحدة جزءاً منه [78]، إلا أن ذلك من غير المحتمل حدوثه في المستقبل القريب لأسباب عدة منها الخلاف الجدي بين الغرب وإيران بسبب دعمها لبشار الأسد. من جهة أخرى، وبينما تمت مناقشة فكرة التعاون في غرف مغلقة، قرر المرشد الأعلى آية الله خامنئي عدم الانخراط فيها، إذ يرفض السياسيون المتشددون أي تقارب مع الغرب[79].[80]

ومع ذلك، فقد حافظت المملكة المتحدة وإيران تاريخياً على علاقات اقتصادية قوية، ولا سيما في مجال إنتاج النفط. إنّ الاعتراف بإيران سيفتح سوقاً جديدة لشركات النفط البريطانية. علاوة على ذلك، تبدو المملكة المتحدة حريصة جداً على الدفع بعملية الاعتراف. ومن الأمثلة على هذا الجهد، قيام فيليب هاموند في آب 2015، يرافقه رجال أعمال بريطانيون، بإعادة فتح السفارة البريطانية في إيران.[81] ومع الأخذ بالحسبان المشاكل الاقتصادية والأمنية العراقية، يمكن أن تحول شركات النفط البريطانية اهتمامها تجاه إيران.

استقلال كردستان

تتعامل المملكة المتحدة مع كردستان، في كثير من الجوانب، ككيان مستقل. وهناك ممثل كردي في لندن، وقد بدأت كردستان التعامل مع شركات النفط البريطانية بشكل منفصل عن بغداد، وكثيراً ما يكون هناك أجندات منفصلة عن العراق وكردستان في المناقشات البرلمانية في المملكة المتحدة. لذلك فإن استقلال كردستان سيؤثر سلباً على العراق، لأن العلاقات البريطانية مع كردستان تبدو أكثر استقراراً، وستزدهر على حساب بغداد. ومن المرجح أن يشهد الاستقلال الكردي المحتمل مزيداً من الاستثمارات والاهتمام من قبل اللاعبين البريطانيين في الاقليم، وبذلك سيكون التطور سريعاً جداً مقارنة بالعراق.

77. المرجع نفسه
78. المرجع نفسه
79. المرجع نفسه
80. المرجع نفسه
81. المملكة المتحدة وإيران تتخذان خطوات لإعادة بناء العلاقات التاريخية، 26 ITV، تشرين الأول 2015، http:// www.itv.com/news/2015-10-26/uk-and-iran-take-steps-to-rebuild-historic - ، تم الوصول إليها في 27 تشرين الأول 2015.

الملحق 1

يستند هذا التقرير على قائمة المصادر:

1. منشورات مجلس العموم: المناقشات والمناظرات والاقتراحات .
2. الخطب العامة للشخصيات السياسية البريطانية الكبرى مثل ديفيد كاميرون وفيليب هاموند.
3. حسابات السفير البريطاني لدى العراق فرانك بيكر وسفارة بريطانيا في العراق على موقع تويتر.
4. منشورات الحكومة البريطانية مثل تقارير المؤتمرات والخطابات والإحصاءات.
5. مواد موقع ممثلية حكومة إقليم كردستان في المملكة المتحدة.
6. مواد مجلس رجال الأعمال العراقيين والبريطانيين.

الملحق 2

التجارة العراقية البريطانية 2014–2013

العام 2013 [82]

أعلى السلع المستوردة في الاختيار

الرمز	الوصف	القيمة التجارية
84	مفاعلات نووية، غلايات، آلات وتطبيقات ميكانيكية، أجزاؤها	$200.890.696
90	بصرية، صورية، سينمائية، قياس، فحص، دقة، أدوات وآلات طبية وجراحية، أجزاؤها وملحقاتها	$75.246.205

82. لجنة التجارة التابعةللأمم المتحدة، تم الوصول إليها في29 ايلول 2015، http://comtrade.un.org/db/ce/ceSnapshot.aspx?px=HS&r=826&y=2013&p=368&so=9999&rpage=dqBasicQuery&qt=n.

85	ألات ومعدات الكترونية وأجزاؤها، مسجلات صوت ومنتجات، صور تلفزيونية ومسجلات صوت ومنتجات، أجزاؤها وملحقاتها	$74.085.873
87	مركبات غير السكك الحديد او الترامواي، أجزاؤها وملحقاتها	$67.995.221
30	منتجات صيدلانية	$59.723.613
	سلع أخرى	$158.767.825

أعلى السلع المستوردة في الاختيار

الرمز	الوصف	القيمة التجارية
51	القطن، وبر الحيوانات الناعم والخشن، غزل شعر الحصان، الأنسجة المحاكة	$1.627.625
99	سلع غير محددة بحسب نوعها	$1.493.801
84	ألات ومعدات الكترونية وأجزاؤها، مسجلات صوت ومنتجات، صور تلفزيونية ومسجلات صوت ومنتجات، أجزاؤها وملحقاتها	$ 668.182
85	مركبات غير السكك الحديد او الترامواي، أجزاؤها وملحقاتها	$371.441
90	منتجات صيدلانية	$333.344
	سلع أخرى	$432.126

العام 2014 [83]

83. لجنة التجارة التابعةللأمم المتحدة، تم الوصول إليها في29 ايلول 2015، http://comtrade.un.org/db/ce/ceSnapshot.aspx?px=HS&r=826&y=2014&p=368&so=9999&rpage=dqBasicQuery&qt=n

أعلى السلع المصدرة في الاختيار

الرمز	الوصف	القيمة التجارية
84	مفاعلات نووية، غلايات، آلات وتطبيقات ميكانيكية، أجزاؤها	$151.112.488
90	بصرية، صورية، سينمائية، قياس، فحص، دقة، أدوات وآلات طبية وجراحية، أجزاؤها وملحقاتها	$110.480.669
85	ألات ومعدات الكترونية وأجزاؤها، مسجلات صوت ومنتجات، صور تلفزيونية ومسجلات صوت ومنتجات، أجزاؤها وملحقاتها	$72.672.850
30	منتجات صيدلانية	$61.350.285
73	مواد حديد وفولاذ	$61.695.444
	سلع أخرى	$162.638.107

أعلى السلع المستوردة في الاختيار

الرمز	الوصف	القيمة التجارية
51	القطن، وبر الحيوانات الناعم والخشن، غزل شعر الحصان، الأنسجة المحاكة	$1,750.999
99	سلع غير محددة بحسب نوعها	$1.444.954
84	ألات ومعدات الكترونية وأجزاؤها، مسجلات صوت ومنتجات، صور تلفزيونية ومسجلات صوت ومنتجات، أجزاؤها وملحقاتها	$1.444.999
85	مركبات غير السكك الحديد او الترامواي، أجزاؤها وملحقاتها مفاعلات نووية، غلايات، آلات وتطبيقات ميكانيكية، أجزاؤها	$377.999
90	بصرية، صورية، سينمائية، قياس، فحص، دقة، أدوات وآلات طبية وجراحية، أجزاؤها وملحقاتها	$304.505
	سلع أخرى	$153.296

الملحق3

قائمة بصناع القرار في السياسة الخارجية البريطانية:

1. ديفيد كاميرون ، رئيس الوزراء.
2. فيليب هاموند، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث.
3. جستين غرينينغ ، وزير الدولة للتنمية الدولية.
4. مايكل فالون، وزير الدولة لشؤون الدفاع.
5. البرلمان ولجانه (لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الدفاع).